مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(8) – العدد (3)، صيف 2023
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

سيادة العراق
بين الثوابت الوطنية والمتغيرات الداخلية والدولية
بحث مستل من دراسة تحليلية

سرهد أحمد علي محمد
قسم النظم السياسية والسياسة العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين، أربيل، اقليم كوردستان، العراق
sarhad.speda@gmail.com

أ.د. صباح صبحي حيدر
قسم النظم السياسية والسياسة العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين، أربيل، اقليم كوردستان، العراق
sabah.hayder@su.edu.krd

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام: 2022/8/16
القبول: 2022/10/19
النشر: صيف 2023

الكلمات المفتاحية:
Sovereignty, The State, Power, Political Decision, Foreign Interventions

Doi:
10.25212/lfu.qzj.8.3.24

الملخص

تهدف الرسالة إلى معرفة ماهية السيادة من حيث المفهوم والدلالة، فهي تعتبرمسألة ذات أبعاد شائكة بالنسبة للأوساط الأكاديمية والمشتغلين بحقل العلوم السياسية، ووفقاً لذلك تأخذ حيزاً ملفتاً في شكلها ومضمونها لارتباطه الوثيق بنشأة الدولة، إذ أنها تعتبر ركناً أساسياً من أركان الدولة الحديثة ومميزا لها عن بقية الكيانات الأخرى.

فـ (السيادة) بحد ذاتها تثير جدلاً واسعاً لما تحمله من معان متباينة، وانطلاقا من استعمالها كتعبير عن الاستقلال؛ جاء المفهوم ليعبر عن هيمنة الدولة وبسط سلطانها على إقليمها ومواطنيها ورعاياها في الداخل والخارج، كما تتجسد السيادة في رغبة الدولة الشديدة لاستعمال القوة لفرض سلطتها من جهة، ومن جهة أخرى قدرتها على تطويع عناصر القوة كـ (الاقناع) لاثبات شرعيتها.

كما هدفت الرسالة إلى معرفة ما هية قوة الدولة وإنها أداة ووسيلة من الوسائل التي تستخدمها الدولة في فرض سيادتها؛ متوخية في ذلك تحقيق مصالحها وترسيخ وجودها وتعزيز أمنها وتحصين حدودها من أي تدخلات وتغلغل خارجي، وكيف أن الدولة الرخوة هي الفاقدة لقدرة حماية نفسها، إذ تنازع قوى محلية وأخرى خارجية الدولة، قاضمة بذلك من سيادتها.

وأبرزت الرسالة بموضوعية (العراق) باعتباره يواجه على الصعيدين الداخلي والخارجي عدة متغيرات تحد من سلطانه وتنتقص من سيادته متمثلة بوجود مراكز قوة تحتكم الى القوة المسلحة الى جانب جماعات إرهابية عابرة للحدود، يضاف الى ذلك كله مخاطر الطائفية والمشاحنات القومية والمكوناتية، ناهيك عن التدخلات الخارجية في القرار السياسي والارغام على اتخاذ مواقف تتعارض مع المصالح الوطنية.

المقدمة

تعتبر (السيادة – Sovereignty) من المبادئ الأساسية للقانون والنظام الدوليين، فهي المعيار الحقيقي للدولة. فجميع الدول متساوية في (السيادة) من منظور القوانين والمواثيق الدولية، إذ تؤكد بمجملها احترام

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(8) – العدد (3)، صيف 2023
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

مبدأ (السيادة)، إلا أن هنالك تفاوتاً كامناً في ممارسة الدولة لـ(السيادة) على المستويين الخارجي أو الداخلي، وذلك يرجع لمنسوب قوة الدولة من الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية. في السياق أبضاً تعرف (السيادة) على أنها: سلطان الدولة الشامل والكامل (الداخلي) على كافة الأفراد وعلى الإقليم الأرضي والمائي، وحتى على السماء الذي يعلو الإقليم. وأما (السيادة) على المستوى الخارجي؛ فتعني تمتع الدولة بالحرية الكاملة في بناء علاقات مع دول أخرى في النسق الدولي العام، بمعنى آخر أن (السيادة) تعني: رغبة الدولة في فرض هيمنتها ونفوذها في البيئة الداخلية والنسق الخارجي من خلال تطويع عناصر القوة الناعمة المستمدة من الشرعية القانونية.

وفيما يتعلق بـ (العراق) فإن واقع هذا البلد يعد واقعاً معقداً وشائكاً للغاية بحث يبدو صعباً للغاية أعطاء صورة عن سيادته وذلك لخضوعها لمصالح وتخندقات وتقاطعات داخلية وإقليمية وحتى الدولية، وهي بيئات تنطوي على مخاطر وتهديدات وتحديات مستمرة.

إن تجاوز العراق مرحلة النظام الدكتاتوري واعتزام إقامة نظام برلماني ديمقراطي، كان الكل يتوقع بناء دولة قوية ذات سيادة غير قابلة للتجزأة داخلياً، ولا للمساس – خارجياً- من قبل أي دولة أخرى، سواء كانت إقليمية أو دولية، فبمرور الزمن تصاعدت حدة التجاوزات على السيادة العراقية.

1. الاطار العام للدراسة:

1-1: أهمية الدراسة:

تمتع الدولة بالسيادة، يعني أن لها الكلمة النافذة والسلطة العليا التي لا يعلوها سلطة أخرى مهما بلغت من نفوذ، وهذا ما يجعل الدولة صاحبة السيادة المطلقة التي تسمو على الكافة وتمارس نفوذها على الآخرين؛ باعتبارها مصدر السلطات الأخرى، كما أن السيادة وحدة واحدة لا تتجزأ مهما تعددت السلطات العامة في الدولة الواحدة؛ لأن هذه السلطات لا تتقاسم السيادة وإنما تتقاسم الاختصاص؛ هذا على صعيد الثوابت النظرية المتعارفة في علم السياسة. في المقابل هنا متغيرات تعرض سيادة الدولة الى حالة من الهشاشة، خاصة؛ الدول التي تمر بفترة من عدم الاستقرار السياسي، كما في حالة العراق الذي يعاني إشكالية سياسية تتعلق بفرض سيادته الفعلية على كامل إقليمه، وهذا الأمر له علاقة بطبيعة النظام العراقي والتركيبة الدينية المذهبية والتعددية لسكانه.

1-2: مشكلة الدراسة:

رغم أن السيادة ترتبط بالدولة ارتباطاً وثيقاً، بحيث لا يمكن فهم وجود دولة بدون أن تكون السيادة مرتبطة بها على كافة المستويات وفي مختلف المجالات، وبالتالي فإن السيادة تمثل رمز وجود الدولة وهيبتها، كما أنها المعيار الذي يعطي للدولة حق (الشرعية) في الحكم، وفرض وبسط سيطرتها على الإقليم والشعب، كما يعطي الدولة الحق في اتخاذ قراره السياسي بنفسه دون إملاءات خارجية. لكن إسقاط مفهوم السيادة على العراق بوضعه الحالي، مختلف تماماً، فهناك تحديدات كبيرة جداً، فنحن أمام دولة تهيمن عليها نخبة سياسية متعددة المكونات والطوائف، كما أن هناك وجود عسكري أجنبي يتحكم بالقرار الأمني، يضاف الى ذلك

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(8) – العدد (3)، صيف 2023
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

وجود فصائل مسلحة حاضرة بقوة، الى جانب جماعات "إرهابية" تلقى دعماً وتمويلاً من الخارج؛ تنازع الدولة السيادة، ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1- ما هي السيادة الوطنية وما هي عناصرها ؟
2- كيف يمكن لقوة الدولة أن تحقق السيادة الكاملة؟
3- ما المتغيرات التي تحول بين العراق والسيادة الكاملة ؟

1-3: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لبيان السيادة وعلاقاتها بالدولة، وأهمية القوة بالنسبة للدولة في تماسك سيادتها، كما تهدف الدراسة الى بيان حال سيادة العراق، وتأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على السيادة العراقية، من خلال التعرف على الأهداف التالية:

1- معرفة ماهية السيادة وأشكالها وإشكالياتها.
2- معرفة أهمية قوة الدولة في فرض سيادتها.
3- معرفة راهن السيادة العراقية في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية.
4- معرفة مديات قدرة الدولة العراقية في فرض سيادتها.

1-4: فرضية الدراسة:

انطلاق من الأسئلة المطروحة قمنا باشتقاق الفرضيتن التاليتين:

- للمتغيرات الداخلية والخارجية تأثيرات حتمية على سيادة الدولة.
- ثمة متغيرات داخلية وإقليمية تحولان دون تمتع العراق بالسيادة الكاملة.

1-5: حدود الدراسة (النطاق الموضوعي):

تناقش هذه الدراسة موضوع في حقل النظم السياسية والنظام الدولي: بالتركيز على السيادة الوطنية للدولة العراقية من حيث الواقع والمعطيات الراهنة في ظل متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية.

1-6: منهج الدراسة:

إن مشكلة الدراسة ونوع الهدف المنشود يتحتم علينا الأخذ بمنهج معين، والمنهج الذي نعتمده في إنجاز هذه الدراسة هو (المنهج التحليلي) في دراسة الوقائع والأحداث بهدف الوصول الى الحقائق التي من شأنها إيصالنا الى غرض الدراسة. فـ (المنهج التحليلي) كما تعلمناه يعتمد على تصنيف وتقسيم كل أجزاء المادة العلمية المكونة للظاهرة محل الدراسة ومن ثم تقديم الإثبات والبرهان والدليل الذي يكون دوره العمل على إعطاء الفكرة أو الرأي **الذي** توصل إليه الباحث.

ولأن الدراسة تقتضي الإحاطة بالجوانب المختلفة للموضوع اعتمدنا أيضا منهج (التحليل النظمي) لوجود مشاكل متشابكة في ظواهر متعددة، أي ظواهرمتداخلة ومتفاعلة بوجود عوامل كثيرة تدخل في تكوينها .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(8) – العدد (3)، صيف 2023
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

1-7: الدراسات السابقة:

1. دراسة: بحر العلوم؛ الدكتور إبراهيم محمد (2021) بعنوان "أزمة العراق سيادياً" 2004- 2020، وهي أول دراسة ناقشت مفهوم السيادة الوطنية من منظور فكر وتجربة رؤساء وزراء العراق، علاوي، الجعفري، المالكي، والعبادي، وعبد المهدي بالإضافة الى رؤساء مجلس النواب، وأكثر من ستين شخصية سياسية وأكاديمية وبحثية.

إن هذه الدراسة حاولت طرح القضايا ذات الطبيعة الإشكالية النظرية والعملية في ما يتعلق بالسيادة ارتباطاً بالنظام السياسي وآفاق العملية السياسية في العراق الذي تأسس على قاعدته، كما أن الدراسة تنشغل بالمدى المتحقق عملياً للسيادة بعد مضي سبعة عشر عاماً من إسقاط النظام السابق، مع الأخذ بالمواقف المعارضة لوجود القوات الأمريكية والاجنبية بشكل عام وقوات التحالف الدولي خاصة، بما فيها توغل القوات العسكرية التركية المستمر والمتكرر من جهة كوردستان العراق، ناهيك عن النفوذ الإيراني.

2. دراسة: الغريري؛ عبد الصمد محمد أمين (2019) بعنوان (سيادة العراق واستقلاله السياسي للفترة من 1990 - 2010 م ؛ دراسة تحليلية وآفاق مستقبلية) حيث تؤكد على أن السيادة تمثل السلطة العليا التي تمارسها الدولة والتي تعني سلطتها في إصدار الأوامر والتوجيهات التي يتعين طاعتها من قبل الأفراد القاطنين في تلك الأرض وكذلك إستقلالها السياسي وعدم تبعيتها عن أي سلطة خارجية، كما حاول إبراز المحطات الفكرية والنظريات السياسية ذات الصلة بالسيادة"، حيث تناول إبراز مفهوم الدولة والسيادة، السيادة في الفكر السياسي في ضوء المتغيرات الإقتصادية والسياسية العالمية، بالإضافة الى التركيز على الآثار السلبية لإحتلال الكويت من قبل النظام السابق وتأثير ذلك على سيادة العراق، الى جانب البحث في الآفاق المستقبلية لسيادة العراق في ظل التهديدات الخارجية والداخلية.

1-8: مميزات هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

رغم اعتماد الدراسات السابقة على نفس النظريات في تحديد ماهية سيادة الدولة أوالسيادة الوطنية، وما تشهدها من انتهاكات وتجاوزات، لكنها لم تركز على الفواعل من غير الدول (الفواعل العنيفة) في البيئة الداخلية أي القوى المحلية النافذة والفصائل المسلحة والمجموعات الإرهابية؛ في منازعة الدولة وإعاقة تحقيق سيادتها كاملة، بل كثفت من موضوعاتها المتعلقة بالعوامل الخارجية (الجوار الجغرافي).

كما أن هذه الدراسة قامت بالربط بشكل موضوعي وبالاعتماد على الأشكال العلمية بين طبيعة الدولة من حيث القوة والضعف أو الهشاشة وشكل تلك السيادة، وإسقاطها على العراق.

2: مفهوم السيادة:

2-1:الفكرة والمفاهيم:

يقصد بالسيادة (السلطة العليا) أو (السامية) التي تنظم علاقات السلطات كافة مع بعضها البعض، وتأتي توصيفاً لـ (دولة الحديثة)، يعني أن يكون لها نفوذاً على إقليمها وعلى ما يوجد فوقه أو فيه، (سماء - أرض – موجودات) وكذلك هي (السلطة العليا المطلقة) التي تفردت وحدها بالحق في إنشاء القرار الملزم المتعلق بالحكم على الأشياء والأفعال ضمن الدولة (الاجابة، 2014).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(8) – العدد (3)، صيف 2023
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

2-2: أهم نظريات السيادة:

وقد تنوعت النظريات الحديثة في تفسير السيادة، ومن تلك النظريات، نظرية الفيلسوف الفرنسي (جان بودان) فقد حاول من خلاله معالجة المواضيع المتعلقة بالسيادة، أذ رأى ضرورة التشريع في المجتمعات، وقبول المواطنين لذلك على أساس أنه (طبيعي)، ويتلائم مع رغباتهم وإرادتهم، وفي تفسيره للسيادة على أنها السلطة العليا المعترف بها (المتجسدة في الحاكم)، والمهيمنة على المواطنين والرعايا دون عارض قانوني، باستثناء القيود التي تفرضها القوانين الطبيعية والشرائع السماوية. وهنالك الفيلسوف الإنجليزي المعروف (توماس هوبز) إذ فسر السيادة وفقاً لنظرية (العقد الاجتماعي) بين الحاكم والمحكوم، فذهب إلى القول بأن الإنسان مصلحي، وتلقائي التفكير/ ولا يحافظ على مواثيقه وعقوده ولا يرغب باطاعة قوانين المجتمع، إذا لم ينسجم ذلك مع مصالحه، وانطلاقاً من هذا المفهوم؛ فإن الصراع بين الشرائح الاجتماعية ليست صدفة إنما تهديد قائم دوماً، وبالتالي نشأت الحاجة إلى (سلطة عليا) تستطيع أن تفرض النظام والسلم الاجتماعي على مجموعات قد لا تتجه نحو العيش بسلام وانسجام مع بعضها البعض، وبالنتيجة فإن سلطة الدولة وسيادتها ضرورية للبقاء، وعليه فـ(العقد الاجتماعي) الذي خلق قوة السيادة للدولة؛ مشروط بصيرورة قدرة الدولة على حفظ النظام، وفرض الأمن وتمكين الأفراد من التنعم بحياة جيدة، والمحافظة على القيم، فالحاكم من منظور هوبز هو من يمارس السيادة وحده ليصبح القانون إرادة الملك. أما المنظر (جان جاك روسو) فقد وضع السيادة القطعية في إطار إرادة الشعب العامة، فكان يؤكد على الاعتقاد بأهمية النظام الاجتماعي، وإلى الملاحظة بأن بعضاً من النظم الاجتماعية تتسبب باختلال الحياة الاجتماعية، وعلى هذا فقد وجه اهتمامه نحو إيجاد نظام اجتماعي يحمي أفراده من الفساد، فروسو لم يكن يعتقد بأنانية الفرد المطلقة، ولما كان الإنسان أكثر ميلاً نحو المعرفة والخير فإنه وضع السيادة في الإرادة العامة للمجتمع وهي غير مطابقة لإرادة الجميع، ويرى المنظر الانجليزي (جون لانجشو أوستن) أنه لا حاجة للرجوع إلى نظرية (العقد الاجتماعي) إنما تفسير السيادة على أساس القانون، أي الإرادة الصادرة عن موقع السيادة في الدولة، وانطلق أوستن من الاعتقاد بضرورة وجود السيادة، وبالتالي وجود جهة معينة تمتلكها، غير مجزأة، ولا مقيدة قانونياً(الصفار، 2017).

3-2: مدلولات السيادة وإشكالياتها:

إن مفهوم السيادة هومفهوم متشابك ويتسم بالغموض والتعقيد، لذلك يكون في أحايين كثيرة مستعصياً على الفهم، بالإضافة الى فقدانه البنية والثبات، مما يجعلانه غير متماسك، فيأتي تارة مرتبطاً باستقلال إقليم الدولة وتارة أخرى يكون مرتبطاً بالقرار السياسي للدولة، فالاستقلال يتيح للسيادة ممارسة وظائفها على الصعيدين الداخلي والخارجي، فهما مختلفان ومتكاملان في نفس الوقت رغم وجود هذه العلاقة بين الإثنين، فحيثما وجد شعب مختلف عن غيره كانت لديه سيادة، بينما الاستقلال يعتبر الباعث لممارسة السيادة وتفعليها، فالشعوب المحتلة تبقى لديها حيزاً من السيادة (نظرياً) وما يعرقل ممارستها هو فقدانها للاستقلال. ومثال آخر على تشابك مفهوم السيادة مع مفاهيم أخرى؛ كمفهوم (السلطة)، يتم الخلط بين المفهومين حتى أن البعض يجعلهما مفهوماً واحداً، متناسين أن السلطة هي الممارسة الفعلية للنخبة الحاكمة في الدولة،

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(8) – العدد (3)، صيف 2023
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

كما أنها تعتبر مفهوماً يتسم بقدر من الثبات الرسوخ، فهي أساس ممارسة السيادة ومصدرها وإحدى مظاهرها (واصل، 2016، صفحة 22).

فالمفهوم التقليدي قائم على استئثار الدولة وحدها لا غير بهذه السيادة (المطلقة) والصلاحيات الواسعة المرتبطة بها دون قيود، لكن ما تثيره تلكم التقييدات هو كون الدولة تواجه تحولات كبرى على الصعيد العالمي، فالعلاقات الدولية تبدو عاجزة في أغلب الأحيان عن السيطرة على تنامي وصعود التأثيرات الخارجية ونتائجها على البيئة الداخلية في مجالات الإعلام والسياسة والاقتصاد والاجتماع وغيرها، وهذا يدفعنا لاستخلاص حقيقة مضمونها أن الدولة أصبحت مقيدة في سيادتها غير مؤثرة سوى في محيطها تأثيراً قد يؤخذ في الإعتبار، فوفقاً لذلك يتحتم إجراء مراجعات وصياغات جديدة للسيادة الوطنية في القرن الحادي والعشرين الذي نعيشه (غرداين، 2015، صفحة 43).

وثمة مدلول آخر للسيادة يثير هو الآخر إشكالية وهي (مبدأ عدم التدخل) فرغم تأكيد القانون الدولي على هذا المبدأ إلا أن هناك استثناءات في القانون الدولي والممارسة الدولية تسمح بالتدخل، لحماية حقوق الإنسان، ذلك التدخل المستند لقاعدة قانونية تنطلق من ربط الانتهاك لحقوق الإنسان كونه يهدد السلم والأمن الدوليين، وهذا التدخل يثير خلافات قانونية وأخلاقية تجعل الدولة عاجزة عن الصمود أمامه (مفتي، 1991، الصفحات 13-17).

2: السيادة وقوة الدولة:

2-1: الاتجاهات النظرية لمفهوم قوة الدولة:

يرى علماء السياسة أن مفهوم القوة ينصرف الى المشاركة الفعالة في صنع القرارات الاستراتيجية الهامة والمؤثرة على المستويين الداخلي والخارجي، وهو أيضاً القدرة على التأثير والتأثرفي الغير لصالح الطرف المؤثر، ويحيلنا مفهوم القدرة الى ما ذهب إليه (جان فرانسوا دورتيه) في معجمه، بأنها سلطة الدولة مقابل الدول الأخرى، وتقاس القدرة بالنسبة للمدرسة الواقعية بإمكانية الدولة على فرض إرادتها على المستوى الدولي بشتى الوسائل، وبخاصة الاقتصادية والثقافية التي تقدمت في العقود الأخيرة على الوسائل العسكرية، بعد أن باتت الحروب تدور على المستوى الاقتصادي والتقني في المقام الأول؛ وذلك ما دفع سوزان سترانج إلى الحديث عن مفهوم (القدرة البنيوية) الذي يشير إلى موقع الدولة في مجال الأمن والمعرفة والسياسة المالية، ولا سيما في عصر العولمة، ويصل المفكر الأمريكي جوزيف ناي في نهاية الأمر إلى بلورة مفهومه الأكثر تداولاً حول القوة الناعمة (الزاوي، 2019).

من جانبه ينوِه (برتراند بادي) في مؤلفه الموسوم (ضعف القدرة) بأن القدرة تشير إلى وجود حظوظ في تحقيق انتصار الإرادة الخاصة في إطار علاقة اجتماعية، ضد كل أشكال المقاومة، وذلك بصرف النظر عن كل ما تستند إليه هذه الحظوظ، ومن ثم فإن القدرة في سياق العلاقات الدولية تترجم حالة التنافس التي لا يمكن تجنبّها بين الدول القومية، وبخاصة في حالة الفوضى وضعف المشروعية القانونية، وتكون القدرة في مثل هذه الشروط، بمنزلة المبدأ الذي ينظِّم المنافسة بين الدول ويحدد العلاقة فيما بينها. ويسترسل برتراند بادي بالقول إن: كل أشكال القدرة المادية وغير المادية التي تحوزها الدول يجب أن تأخذ في الحسبان واقع أن العلاقات بين الدول صارت تخضع الآن لمنطق التبعية المتبادلة، وللواقع العابر للأوطان،

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(8) – العدد (3)، صيف 2023
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

وللتفاهمات القائمة على الاندماج الإقليمي، وزيادة على ذلك، فإن هناك حالات عديدة تعجز فيها القدرة عن تحقيق أهدافها (السعودية، 1991، الصفحات 13-17).

من ناحيته صاغ الفيلسوف (عبد الرحمن بن خلدون) مقولة (القوة والغلبة) وهي أشبه بالنظرية في وقتنا الحالي، مفادها أن الدولة نشأة نتيجة للعنف والقوة، وأنها أداة تستخدم داخل المجتمع مع الشعب للردع، وخارج المجتمع لفرض هيبة الدولة وحماية حدودها، والدفاع عنها، فتبرر النظرية أن استخدام القوة هو مبدأ طبيعي وضروري في الحياة، فالقوة بين جميع الكائنات الحية، والعشائر، وبين الدولة والأمم في حروبها (مشرف، 2020).

وفي ذات الاتجاه أردف (بيرتراند راسل) القوة والسلطة بدلالة القدرة المؤثرة فهو يعرفها بأنها نتاج التأثيرات المقصودة، لكن هذا يخدم على نحو أفضل باعتباره مؤشراً لما نريد أن نعنيه عندما نتحدث عن السلطة أكثر منه؛ بوصفه تعريفاً عاملاً. أما مفهوم القوة عند (روبرت دال) أستاذ المدرسة السلوكية فقد اعتمد على المنهج السلوكي حيث أن القوة قريبة من مفهوم السيطرة والقدرة والسلطة، أي أنها بأنها القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء ما كانوا يقومون بها لولا ذلك، لذلك مهما تعددت مصادر القوة لا تكتسب وزناً الا بامتلاك القدرة والمقدرة لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال (العقيبي، 2018، صفحة 27).

بينما يري (ستيفن لوكس) أن القوة مرتبطة بتحديد الأجندة، للتأثير في سلوك الدول، ومن ثم لا تعني القوة بالضرورة الإكراه (أبوعيد، 2018).

وفي رأي (كارل فريدريك) أن القوة هي القدرة على إنشاء علاقة تبعية، والقوّة هنا لا تأتي مرادفة لمفهوم التسلط فقط، ولكنها تتضمن أيضاً القدرة على الاستمالة والنفوذ لدى الآخرين دون قهر أو إرغام. أما (سبيكمان) فيرى أن القوّة تعني البقاء على قيد الحياة، وقدرة الفرد على فرض إرادته على الآخرين، والمقدرة أيضاً على إملاء هذه الإرادة على أولئك الذين لا قوّة لهم، وإمكانية إجبار الآخرين ذوي القوّة الأقل على تقديم تنازلات (الحضرمي، 2013، الصفحات 51-52).

وتعد المدرسة الواقعية من أولى المدارس التي تعاملت مع القوة كمفهوم مركزي، لمقولاتها. حيث ربط (هانز مورجنتاو) القوة بفكرة التأثير أو التحكم في المكاسب،وعرّف القوة بأنها " القدرة على التأثير في سلوك الآخرين.

وبالاستناد لما سبق، يرى الباحث أن مكانة الدولة ترتبط بعلاقة ثنائية بين القوة وتماسك السيادة، فلا يمكن لأي دولة تحقيق سيادتها ما لم تحقق قدراً كافياً من القوة تفرض من خلال سيادتها الوطنية، الى جانب أن القوة تحقق مكانة للدولة في النظام الدولي تجعلها مهابة الجانب وسيادتها مصونة من أي تدخلات أو اختراقات في النسق الإقليمي والدولي.

2-2: السيادة والدولة القوية:

يتم تداول مصطلح (الدولة القوية) في حقل العلوم السياسية، بعد بيان المقصود بالدولة أولا، ومن ثم بيان المقصود بالدولة القوية، ولابد من توفر شروط وجود مثل هذه الدولة، كما أن هناك عقبات تعترض توافر هذه الشروط. فالمقصود بالدولة ليس فقط الأجهزة التنفيذية، أى الحكومة وشرطتها وقواتها المسلحة، ولكن

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(8) – العدد (3)، صيف 2023
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

الدولة هى مجتمع سياسي مستمر يعلو غيره من المجتمعات، ويتسم بانقسام دائم بين الحكام والمحكومين فالدولة تشمل من يحكمون، ويمكن تسميتهم بأجهزة الدولة التى تملك إصدار أوامر ملزمة واجبة الطاعة لمن تحكمهم، ولكنها تشمل أيضا الشعب أو فى تسمية العصور الحديثة المواطنين. أجهزة الدولة هذه تشمل سلطات الدولة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، بل إن البعض يضم إليها أيضاً المؤسسات الدينية والتعليمية والإعلامية.

ويخلص علماء السياسة إلى أن الدولة القوية لها دعامتان أساسيتان، أولهما استقلال أجهزتها فيما تتخذ من قرارات، فتصدر هذه القرارات بناء على تفضيلاتها وقواعدها ومنطق عملها، وليس تحت ضغوط من قوى داخلية. ولكن الدعامة الثانية لا تقل أهمية، لأنها تقضى بأن يتم هذا الاستقلال فى إطار من القبول العام من جانب المجتمع لما تقوم به هذه الأجهزة. أى إن رضاء المواطنين هو الشرط الثانى لوجود الدولة القوية، بعبارة مختصرة الدولة القوية هى المتحررة من الضغوط فى صنع قراراتها وفى إنفاذها وهى التى تحظى بالشرعية من جانب مواطنيها، ومن أهمية الشرط الثاني أن الدولة حتى ولو تحررت من الضغوط فى صنع سياستها ولكن لم تتمتع بالشرعية فإنها لا تصبح دولة قوية، وإنما هى دولة مستبدة؛ هذا هو حال الدول التى تحكمها ديكتاتوريات عسكرية أو نظم الحزب الواحد، خاصة في المنطقة العربية ودول شرق أوسطية (السيد، 2017).

وغالباً ما يستخدم مفهوم الدولة القوية كمقابل للدولة الفاشلة في الفكر السياسي المعاصر، ومن هنا يمكن وضع مفهوم لمصطلح الدولة القوية عبر تفكيك كلمتي الدولة والقوة وما يشملانه من مضامين، وبذلك نستطيع القول بأن الدولة القوية هي الدولة التي تستطيع توظيف مواردها وقدرتها الداخلية في بناء قوتها الشاملة على الصعيدين الداخلي والخارجي، حتى تتوائم سياستها الداخلية بما يضمن فاعلية الدولة ومكانتها خارجياً. مع النظر الى ان عناصر الدولة القوية لم تعد مقتصرة على العناصر التقليدية للقوة "السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها؛ بل أصبحت أكثر من ذلك لتضم المعرفة والقوة التكنولوجية والقوة السيبرانية، وهذا ما يذهب إليه أ.د. مثنى فائق مرعي أستاذ العلوم السياسية والدراسات الدولية في كلية العلوم السياسية–جامعة تكريت.

وبشأن علاقة السيادة بقوة الدولة يضيف مرعي قائلاً: "العلاقة وثيقة بين قوة الدولة وسيادتها، إذ من الصعب أن تستطيع دولة ما أو الدول بشكل عام أن تحقق لنفسها سيادة أو تحافظ على سياستها من الاختراق او الانتهاك من دون أن تملك زمام القوة أو القوة وعناصرها المختلفة" (مرعي، 2022).

وعليه فالسيادة هي من مقومات الدولة القوية، إذ إنّ الدولة التي تتمكن من السيطرة على أراضيها، واحتكار استخدام القوّة، وبالتالي فرض سيادتها داخلياً وخارجياً؛ هي دولة قوية، بخلاف الدولة الضعيفة أو الفاشلة التي لا تملك السيطرة أو السيادة الكافية (سمور، 2021).

2-3: السيادة والدولة الضعيفة أو الفاشلة:

رغم أن مصطلح (الدولة الضعيفة أوالفاشلة) موضوع يصعب تحديد القواعد القانونية والسياسية التي تحكمه، إلا أنه ظهر من يحاول وضع معايير ومؤشرات عامة يمكن إستخدامها كوحدة قياس لـ (الدولة الضعيفة). ويعد المؤشر السياسي أبرز هذه المؤشرات، حيث ضعف شرعية الدولة وازدياد التدخل

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(8) – العدد (3)، صيف 2023
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

الخارجي في شؤونها فساد النخبة الحاكمة، غياب الشفافية والمحاسبة السياسية، ضعف الثقة بالمؤسسات العامة والسلطات الحاكمة، هيمنة أصحاب النفوذ الطائفي والسياسي والمالي، مقاطعة الإنتخابات وعدم دوريتها، العصيان المدني، إرتباط الاحزاب والمجموعات بقوى خارجية، يضاف الى ذلك غياب القضاء العادل وحكم القانون والمؤسسات وإنتهاك حقوق الإنسان، فرض قوانين الطوارىء وشن الإعتقالات التعسفية، وغياب المحاكمات، وإزدياد العنف المدني، وتقييد حرية الصحافة، الى جانب تشتت الأمن وظهور مجموعات تهدد بوجود كيانات مستقلة داخل الدولة كالميليشيات المسلحة، وهيمنة النخبة العسكرية، والنزاعات المناطقية، في ظل قوى أمنية وعسكرية غير شرعية (مرعي، 2022)
وتتعاظم عوامل الضعف والفشل، إمّا بسبب انخراط الدولة في صراع لفترات طويلة، أو لقصور بنيوي في مؤسساتها لظروف تاريخية وجغرافية وديموغرافية أو غيرها، أو لمواجهة أزمة حادة ومفاجئة (خوري، 2018).

3: طبيعة الدولة في العراق

3-1: دولة المكونات ونظام المحاصصة:

إن طبيعة الدولة في العراق، هي دولة المكونات, فالمعلوم أن الشعب العراقي يتألف من عدة قوميات وأديان ومذهاب، وقد حاولت الولايات المتحدة الامريكية عند سيطرتها على البلاد عسكرياً، أن تعيد تشكيل الدولة؛ إثر حل المؤسسات الأمنية والعسكرية، لكن صاحب عملية البناء عمليات الاستقطاب الطائفي وتشكيل معظم القوى والأحزاب السياسية العراقية، التي تأسست على أساس ولائها للمكون، وعانت هذه القوى من غياب رؤية واضحة لمفهوم الدولة، وعملية بنائها لكونها حديثة الممارسة للسلطة، وانشغلت بالتشبث بالسلطة، فالدستور العراقي اتجه الى بناء دولة المكون على حساب دولة المواطنة وذلك من خلال ما كتب في قانون ادارة الدولة وقرارات الحاكم المدني بول بريمر باعتماده مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية في بناء النظام السياسي الجديد بأعلاء شأن المواطن والعشيرة والمذهب والمكون، وإن كلمة مكونات تفسر تفسيراً يجعل من القوات المسلحة العراقية والأجهزة الامنية تشكيلات تابعة لقوميات او طوائف او عشائر او تكتلات بحجة انها مكونات، وفي مرحلة ما بعد الاجتياح الامريكي، طرأ نوع من التحول على نفسية العراقيين، اذ أخذوا يعودون الى الطائفة ومحاولة تأطير المؤسسات بالروح الطائفية , فالعودة لم تكن الى الدين الاسلامي بالمعنى التقليدي، وانما الى الشعائر الطائفية لذلك نجد أن لهؤلاء إقبالاً واسعاً على رفض فكرة الحوار البناء مادامت الثقة غائبة، والاعتقاد بأن فرض الاستحواذ والسيطرة مفتوحة (حسن، 2016).

3-2: الطائفية السياسية في العراق:

المقصود بالطائفية السياسية هو توظيف الدين من منطلق طائفي لأغراض سياسية مصالحية، وهو نمط من التحيزات السياسية، ولكن بغطاء مذهبي أو ديني، يتمترس خلفها البعض لتحقيق أجندته الخاصة، ويلجأ لها الكثير من السياسيين خلال ممارسة السلطة إلى استدعاء عصبية الطائفة أو المذهب (الأزدي، 2015).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(8) – العدد (3)، صيف 2023
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

ففي العراق تحولت الطائفية بعد سقوط النظام السابق إلى ظاهرة سياسية اكتسبت بعداً رسمياً من خلال توزيع المناصب فيما سمي بالمحاصصة منذ أيام (مجلس الحكم) لكن آثاره بقيت محصورة لبرهة من الزمن بالنخب السياسية ولم تشهد امتدادات اجتماعية مباشرة (حسن، 2016)

إن كثرة الاستهلال في استخدام المنطق الطائفي والمذهبي في النظر الى أحداث المنطقة وتطوراته المتعددة، ووجود طرف مذهبي أو طائفي له قناعاته الفكرية والسياسية لا يبرر لأي أحد إطلاق نعوتات أو أحكام قيمة كاسحة على الجميع ممن ينتمون الى الإطار المذهبي (محمدالمحفوظ، 2017، صفحة 145).

إن اتفاق العراقيين على أن التنوع بكل أنواعه الديني أو المذهبي أو القومي أو العرقي، من ثوابت البلد، ينبغي أن تتفق كلمة الجميع على تحويله الى إمكانية لا إلى معوق وأمر إيجابي لا سلبي. وعند الحديث عن المخاطر التي تحوم حول الدولة في ممارسة سلطتها، نجد إشكالية الطائفية، بالأخص إذا غاب المناخ السياسي الملائم لطرحها بشكل سلمي، في ظل نظام توافقي يقر بالتعددية، ولكنّه في الوقت نفسه يحترم سلطة الدولة والقانون العام الذي ينبغي أن تحترمه جميع المكونات السياسية الممثلة لمختلف الطوائف المشكلة للمجتمع، لكي لا تتحول الطائفية إلى صراع ومحاصصة وعنف (العلواني، 2010).

4: متغيرات البيئتين الداخلية والإقليمية للسيادة العراقية:

4-1: مفهوم البيئة الداخلية والخارجية للدولة:

يقصد بالبيئة الداخلية كل شأن أو مسألة محلية، أي أنها تقع ضمن المجتمع الذي يتخذ صانعوا القرار قراراتهم من أجله وتشمل مظاهر الفعالية السياسية العامة من حيث طبيعة الفواعل السياسية الغير رسمية و مدى شكل تأثيرها على المسار السياسي للدولة، وتتضمن أيضاً النظام الحزبي في الدولة، والأدوار التي تقوم بها الأحزاب و جماعات الضغط، والرأي العام والوسائل الإعلامية، و مستوى التطور السياسي في الدولة، و طبيعة و أنماط النزاعات السياسية الداخلية.

ومن خلال عرض هذه المتغيرات الداخلية، يتضح مدى و حجم تأثيرها على سلوك الدولة، مع الاخذ بنظر الاعتبار أن الوزن النسبي لهذه المتغيرات يكون متفاوتاً من حيث التأثير من دولــة لأخرى، إذ نجد صعود متغيرات ونزول أخرى، و ترتيب عناصر التأثير يكون من حيث وزنها في حـالات مختلفة، و هذا يتحدد بحسب طبيعة النظام السياسي و شكل العلاقة بين مؤسسات الحكم داخل كل دولة، الذي يحدد طيعة المتغيرات التي يزداد تأثيرها و المتغيرات الأخرى التي تتراجع أو تُغيب نهائياً (إبراهيم، 2011).

أما المقصود بالبيئة الخارجية هي جميع العناصر البشرية وغير البشرية التي تقع خارج نطاق نفوذ وسيادة الدولة، وتضم هذه البيئة المتغيرات الإقليمية والدولية وما تخلقه من تحديات لصانع القرار، فالعوامل الموضوعية الناشئة عن البيئة الخارجية للوحدة الدولية، أي الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها، أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى، وهي النسق الدولي الذي ينطوي عليها عدة عوامل منها عدد الوحدات الدولية وماهيتها وبنيان النسق الدولي والمستوى المؤسس للنسق الدولي، والعمليات السياسية الدولية بما في ذلك تأثير التحالفات، كذلك العامل الموضوعي الآخر هو المسافة الدولية: بمعنى التشابه والتعاون بين خصائص الوحدة الدولية، والوحدات الدولية الأخرى التي تدخل معها تلك الوحدات

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(8) – العدد (3)، صيف 2023
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

في علاقات، ويشمل المسافة الخارجية، والمقدرات النسبية، وتوازن القوى وتشابهها (السياسة، 2016، صفحة 56).

2 -4: متغيرات البيئة الداخلية للعراق:

لايعيش العراق اليوم مرحلة الدولة منطلقاً من مؤشرات عديدة، وضعتها مؤسسات عالمية مهمة تقول: إن مفهوم الدولة في العراق يعاني من أزمة (علي، 2019).

أزمة داخلية معقدة على المستويات كافة، مما أدى الى ظهور الاضطرابات السياسية وانعدام السلم الاجتماعي والمدني، وتعدد الولاءات والقيم والمرجعيات الوطنية، وكثرة الصراعات والتناقضات، إذ اختفت لغة الحوار والتسامح وحلت محلها لغة التعصب والتطرف، وتفاقمت ظاهرة التفكك السياسي والتحلل الاجتماعي، واصبحت اجهزة الدولة مشلولة وضعيفة، مما رشح اللجوء الى ممارسة العنف او الحرب الاهلية. فالحكومة قامت على اساس التوازن الطائفي وتعاني الكثير منه (ستانسفيلد، 2009، صفحة 175).

إن الولاء للطائفة يعني تقديم مصلحة الطائفة على مصلحة الوطن بل أن مصلحة الطائفة كانت سببا بالإضرار بالدولة لأن مصلحة طائفة كانت تتعارض مع مصالح الطوائف الأخرى والمتضرر منها الدولة، فكل طائفة تمتد الى خارج حدود الدولة، لأن الطوائف الرئيسية في العراق، موجودة على أساس مذهبي كالسنة والشيعة، فالسنة في العراق بحثوا عن امتدادهم في السنة العرب وفي تركيا، والشيعة بحثوا عن امتدادهم في ايران، فهذا الامتداد أضر بالسيادة لأنها أصبحت مخترقة، وفسح المجال وفتح الباب واسعاً أمام تدخلات الدول التي يصل اليها ذلك الامتداد فقدمت ايران نفسها محاميا عن الشيعة في العراق وتمكنت من ربطهم بها بطرق عديدة دينية مذهبية وسياسية واقتصادية، وقدمت السعودية وبعض الدول العربية الأخرى نفسها مدافعا عن سنة العراق لكنها فشلت بتقليد النموذج الايراني مع شيعة العراق وذلك لخصوصية في تركيبة وبنية الطائفة الشيعية (المالكي، 2016)

4-3: متغيرات البيئة الخارجية للعراق:

تتمثل البيئة الخارجية للعراق؛ بوقوع هذا البلد في منطقة مضطربة ومكشوفة لكل التدخلات، وليست فيها قوة منع أو مواجهة قادرة على صد التدخلات ومنعها، فوفقاً لنظرية عالم السياسة الأمريكي (صامويل هانتغتون) بشأن (خط الصدع الثقافي والديني ما بين الشرق والغرب)، يمكن الجزم بأن العراق يقع في قلب منطقة خط الصدع المذهبي الطائفي بين السنة والشيعة، فالعراق وعدة دول أخرى على هذا الخط، باتت ضحية صراعات وتنافس و تصفية حسابات سياسية بين دول عالمية وإقليمية ، حيث يتم فيها استخدام شتى الوسائل لأجل أن تحقق تلك الدول مصالحها، فجرى استغلال أوراق عديدة من مذهبية وقومية وعرقية وجهوية؛ تحول دون بناء الدولة في العراق (المالكي، 2016).

كما أن هناك إشكالية خارجية، تتمثل عدم في قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التي تعتمد على مقدار ما تمتلكه من القوة التي تستطيع بها مواجهة تحديات المحيط الخارجي، والاستفادة من الفرص المتاحة التي يوفرها النظامان الإقليمي والدولي، واحتواء أو تحييد القيود التي تنتج عن التفاعلات الدولية والإقليمية،

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(8) – العدد (3)، صيف 2023
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

وبالنظر إلى البيئة الخارجية التي تعمل في إطارها السياسة الخارجية العراقية والتي تواجه بمزيد من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحد من فاعليتها وكفاءتها في تحقيق أهداف الدولة، فمن المعروف أن قدرة الحكومة على تنفيذ سياسة خارجية ناجحة تعتمد على قوة قاعدة التأييد السياسي التي تنطلق منها (المالكي ز.، 2017)

وفي ظل هذه المعطيات والزحام الإقليمي والدولي على العراق بعد فشل مراهنات تحقيق مصالح الدول المتزاحمة سواء بتقسيم البلد أو بطرح خيارات تكبيل العراق وتغيير نمط العملية السياسية وموازينها لصالح تلك الدول، ولهذا عملت هذه الدول بإعادة المراهنة على منطق الزبائنية السياسية فالعراق بيئة خصبة لهذا المنطق، حيث تنامت شبكة الزبائنية من الناحية البيانية تصاعديا وشكلت دائرة إتصالية جماعية، حددت هذه الدائرة كيفية تواصل بعض النخب السياسية مع الخارج بطريقة معقدة دون ذكر كيفية التواصل، لكن منطق الصفقات البنيوي والوظيفي هو السائد فأصبحت هذه النخب المحلية لوبيات وشبكات ضغط قوامها تحقيق تخادم مصالح إقليمية ودولية في العراق (الميالي، 2019).

5:حال السيادة العراقية:

5-1: سيادة العراق بين النظريات والفهم الإيديلوجي:

نؤكد وفقاً للنظريات التي طرحناها في الفصول السابقة من مبحثنا؛ بأن مصطلح (السيادة) يستخدم بصورتين مختلفتين ومترابطتين في آن واحد للإشارة إلى السيادة الداخلية والسيادة الخارجية، في حين ترتبط السيادة الخارجية بوضع الدولة في النسق الدولي؛ ومدى قدرتها على التصرف ككيان سياسي مستقل ذات سيادة وطنية الكاملة، فيما تعكس السيادة الداخلية القوة أو السلطة العليا داخل الدولة ممثلة في السلطة صانعة القرارات السياسية الملزمة لكافة الأفراد والجماعات والمؤسسات السياسية داخل حدود الدولة (الشمري ن.، 2020، صفحة 2).

وأيضاً على أساس الثوابت النظرية فإن السيادة منوطة بالدولة ككل، فهي كل واحد لا يتجزأ. وليس للأقليات القومية أو العرقية التي تشكل دولة متعددة المكونات مثل العراق، أن تطالب بحصتها الخاصة من تلكم السيادة، ولا يكون الشعب أو الأمة رمزاً لسيادة دولة حديثة التكوين إلا عندما يمارس هذا الشعب أو هذه الأمة حق تقرير المصير ويشكلان دولة مستقلة، وبعكس ذلك فإن السيادة الداخلية للعراق خضع لتوزيع مكوناتي وإثني منذ مجلس الحكم الانتقالي، ولا حقاً في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية سنة ألفين وأربعة، الذي ثُبّت في الدستور الدائم المستفتي عليه سنة ألفين وخمسة (العيسى، 2022).

وأما ما يتعلق بالفهم الأيديولوجي للسيادة في المخيلة العراقية فيعود إلى الأعوام الأولى لتشكيل الدولة العراقية في آذار من عام 1921وخضوعها للانتداب البريطاني بقرار من عصبة الامم آنذاك، حينها انقسم المجتمع العراقي بين غالبية رفضت الانتداب، وتحولت إلى معارضة قوية طالبت بإنهائه، وأقلية رأت أن وجود الانتداب واستمراره ضرورياً لبناء مؤسسات الدولة الناشئة (عباس، 2020).

وبعد مضي قرن من الزمان، تكرر الفهم الأحادي ذاته للسيادة؛ إذ كان يشكل محور خطاب القوى المسلحة التي كانت تسمي نفسها بالمقاومة لإخراج القوات الأميركية بعد إسقاطها النظام العراقي السابق. وذاك الخطاب كان مستساغاً من أطراف سياسية في الحكم، في الوقت الذي كانت فيه متحالفة مع الولايات

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(8) – العدد (3)، صيف 2023
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

المتحدة ومحتمية بقواتها لكن أطلقت على مسعاها إخراج هذه القوات من خلال المقاومة السلمية حتى تتحقق السيادة الوطنية، وقد تحقق خروج القوات الأميركية في عام 2011 وسط معارضة أقلية سياسية ضد ما اعتبرته أن الخروج المبكر يضر بمصالح العراق قبل استكماله بناء مؤسساته بصورة سليمة وصحيحة، وقد وقع ما لم يكن بالحسبان؛ فبعد مرور نحو ثلاثة أعوام تقريباً، بدأت السيادة العراقية تنهار سريعاً في 2014 عندما انهار الجيش في الموصل وسيطر داعش على ثلث البلاد في أيام معدودات، ما تطلب دعوة القوات الأميركية، وقوات عسكرية من دول أخرى، لغرض المساعدة في قتال التنظيم وإعادة بناء المؤسسة العسكرية وتحديث قدرات الجيش العراقي (العيسى، 2022).

2-5: سيادة العراق في الدستور:

يعد الدستور الوثيقة الأهم في حياة أي شعب ليس لأنه ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم فحسب بل يساهم هذا الدستور، وبصورة كبيرة، في تحديد شكل الدولة ونظامها السياسي وسيادتها، كما تعد نظرية السيادة من النظريات الهامة في مجال القانون الدستوري، نظراً لتأثيرها على شرعية السلطة وحدودها، وقد أخذت دساتير الدول الحديثة بهذه النظرية ومن بينها الدستور العراقي، إذ أنه بعد عامين على الاجتياح الأميركي للعراق، وافق العراقيون على دستور جديد في استفتاء شعبي في تشرين الأول 2005 بنسبة تجاوزت 78% من الأصوات، حيث أكد الباب الأول من المبادئ الأساسية ـ المادة الأولى- أن "العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق" (العراقي، 2005).

وعلى الرغم من أهمية تقنين السيادة كمبدأ في دستور الدولة ومجمل منظومتها القانونية ومعاهداتها الرسمية مع الدول الأخرى، إلا أن الأهم في الجانب القانوني النظري هو كيفية تطبيق سلطات الدولة والقوى السياسية المشاركة في الحكم قواعد مبدأ السيادة عملياً؛ فربما تكون المنظومة القانونية للدولة فائقة الدقة في سد أبواب نقص السيادة، إلا أن الحكومة أو غيرها من سلطات الدولة أو الكتل السياسية؛ يمكن أن تتسبب من خلال سلوكياتها وأدائها السياسي والأمني والاقتصادي، في فتح ثغرة واسعة في جدار السيادة، وتجعلها منقوصة عملياً (المالكي ن.، 2020).

3-5: المكون الشيعي وسيادة العراق:

الواضح أن بروز الهوية السياسية الشيعية في العراق، جاء بعد صعود هذا المكون عقب 2003، ورفع الضغط عن شيعة هذه الدولة الذين يشكلون ثلثي سكانها، ما وفر فرصة سانحة للشيعة للوصول للسلطة (إلياس، 2019).

كما أن الهيمنة السياسية والرمزية والعسكرية على الشيعة إبان حكم النظام السابق، دفعت غالبية هذا المكون للاصطفاف سياسياً ككتلة طائفية ضمن الفضاء الإقليمي الكلي العراقي (محمود، 2022).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(8) – العدد (3)، صيف 2023
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

4-5: المكون السني وسيادة العراق:

إن إعادة هيكلة نظام الحكم في العراق بعد الاجتياح العسكري الأمريكي، أفرزت معطيات جديدة، تخلف المكون السني عنها، إذ تحول في فترة وجيزة من كونه مكون حاكم إلى مكون محكوم، فلم يكن له رغبة في ممارسة لعبة السياسة الطائفية ما أدى الى أن تفقد مجتمعاتهم المحلية السلطة والامتيازات، ولم يقتصر الأمر على أن السنة كانوا يفتقرون إلى هيكل قيادي واضح وحسب، بل الأهم من ذلك أنهم كانوا يفتقرون إلى الهوية الطائفية اللازمة للتعبئة السياسية الناجحة في العراق (منصور، 2016).

5-5: المكون الكوردي وسيادة العراق:

إن دستور 2005 الدائم نص على نظامٍ فدرالي يهدف لتقويض قدرات السلطة المركزية بشكل شبه كامل لصالح حكومات الأقاليم؛ كما فسح المجال للمحافظات لتشكيل أقاليم، وحدها أو بدمجٍ بين بعضها، يمكن لسلطاتها أن تتشكل قويّة على مثال سلطة كوردستان. وكونها الأولى التي عبرت هذا الباب، أضحت كوردستان العراق هي الإقليم الوحيد الذي استفاد من هذه التدابير (هيلترمان، 2009).

لكن برزت خلافات بين إقليم كوردستان وبغداد حيث تصاعدت وتيرتها خاصة مع الاستفتاء في أيلول 2017؛ وردًا على هذه الخطوة، نفذت الحكومة العراقية تدخلاً عسكرياً وسيطرت على المناطق المتنازع عليها وفرضت عقوبات اقتصادية على الإقليم، وأرادت التمدد داخل الإقليم والسيطرة على المعابر الحدودية بذريعة تأكيد سيادة الدولة على الحدود (حارث حسن، خضر خضّور، 2021).

النتائج:

وفي الختام توصلت الرسالة الى عدة نتائج يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

1. السيادة هي السلطة العليا السامية وتأتي توصيفاً لدولة الحديثة التي تفردت في بسط نفوذها على اقليمها ولوحدها الحق في إنشاء القرارات الملزمة
2. إن السيادة الفعلية هي السلطة الواقعية المعبرة عن إرادة الشعب، واما السيادة السياسية هي سيادة قانون (الدستور).
3. إن مبدأ السيادة قابل للتغيير؛ تبعاً للتغييرات التي تطرأ على الأوضاع المحلية لكل دولة والمتغيرات الاقليمية والدولية المحيطة بها.
4. أن لقوة الدولة علاقة ترابطية مع السيادة فالدولة القوية هي الدولة التي تتوائم سياستها الداخلية بما يضمن فاعلية الدولة ومكانتها خارجياً، وبذلك تحافظ على سيادته.
5. إن الخضوع للقانون الدولي لا يتعارض مع سيادة الدولة، فالمعاهدات والمواثيق الدولية تقيد بطبيعتها حرية تصرف الدولة، ولكنها لا تتنافى مع السيادة القومية للدولة.
6. أنه بالإضافة الى اختراق سيادة الدولة من خلال توغلات دول إقليمية هناك تدخلات في القرار السياسي السيادي كما في الحالة العراقية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(8) – العدد (3)، صيف 2023
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

7. إن العراق كدولة فاقدة القدرة نسبياً، وعلى اثر ذلك يفقد التحكم في سيادته على بيئته الداخلية وفي المحيطين الإقليمي والدولي لأن هناك قوى أخرى موازية تقرر وترسم له اتجاهات سياساته الداخلية والخارجية.
8. إن السيادة الداخلية للعراق تخضع لتوزيع مكوناتي مثبت في الدستور الدائم المستفتي عليه.
9. هنالك تبيانا في مواقف مكونات العراق من سيادة البلاد كل يرى حال السيادة من منظورخاص به.
10. واقع سيادة الدولة العراقية ومستقبلها في ظل هذه المتغيرات والمستجدات الراهنة يتلبسه الغموض، إذ من الصعوبة بمكان استشراف المستقبل في ظل استمرار التحديات الداخلية والخارجية.

التوصيات:

1. توصي الرسالة بالاحتكام الى الدستور الدائم لتجاوز الخلافات والتباينات السياسية المنتقصة للسيادة العراقية.
2. توصي الرسالة بالتخلي عن التفكير السياسي الطائفي، والاسترشاد بمنظومة فكرية وطنية على ضوء النظريات الوارد ذكرها لضمان سيادة العراق.
3. بناء دولة مؤسسات وطنية مستقلة تجسد السيادة وجامعة لكافة مكونات البلاد.
4. توصي الرسالة أيضا بالنأيء عن التبعية للخارج، والخضوع للقرار السياسي السيادي الوطني.
5. كذلك توصي الرسالة بتقنين وجود القوات الأجنبية في العراق، حتى يتمكن من التحكم بسيادته.
6. إقامة علاقات مع دول الجوار الجغرافي تكون قائمة على احترام السيادة والكف عن التدخلات والتوغلات العسكرية.

قائمة المصادر و المراجع:

1. أبوعيد, ش. ع .(5 10 ,2018) .*القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية* .RETRIEVED FROM المعهد المصري للدراساتHTTPS://2U.PW/VFQCL :
2. أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة. (2016). *أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة*. عمان: جامعة الشرق االوسط.
3. احمد عدنان الميالي. (21 1, 2019). *التدخلات الخارجية في العراق*. تم الاسترداد من شبكة النبأ الملوماتية: https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/18008
4. البرلمان العراقي. (2005). *الدستور العراق*. العراق: برلمان العراق.
5. الحسين الزاوي. (22 6, 2019). *القدرة والقوة في العلاقات الدولية*. تم الاسترداد من الخليج: bit.ly/3pdiG15
6. بولمكاحل إبراهيم. (19 2, 2011). *قراءة حول أهمية البيئة الداخلية في تحليل السياسة الخارجية*. تم الاسترداد من الموسوعة الجزائرية : https://2u.pw/w0kHN
7. تمر, ج .(27 1 ,2020) .*سيادة الدولة في الشرق الاوسط بين الوهم والواقع* .Retrieved from موقع شفق نيوزhttps://2u.pw/TJ5KU :
8. جوست هيلترمان. (9 1, 2009). *مستقبل الأكراد في العراق*. تم الاسترداد من كريسس كروب: https://2u.pw/lM0JN

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(8) – العدد (3)، صيف 2023
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

9. حارث حسن، خضر خضّور. (8 ,7 ,2021). *تشكيل الحدود الكردية: معادلات النفوذ والنزاع والحوكمة في المناطق الحدودية العراقية السورية*. تم الاسترداد من مركز مالكوم كير-كارنيغي للدراسات الشرق الاوسط: https://carnegie-mec.org/2021/07/08/ar-pub-84625
10. حمد الأزدي. (14 ,1 ,2015). *الطائفية السياسية والإرهاب وأثرهما على الأمن الوطني والجماعي الخليجي*. تم الاسترداد من شبكة الجزيرة: https://studies.aljazeera.net/en/node/2607
11. حميد حبيب المالكي. (2016). التحديات التي تواجه الدولة العراقية. *مجلة الحوار المتمدن*، 525.
12. رستم محمود. (17 ,1 ,2022). *شيعة العراق.. طائفة تصبح شعبا*. تم الاسترداد من موقع الحرة : https://2u.pw/e335D
13. ريناد منصور. (3 ,3 ,2016). *المأزق السنّي في العراق*. تم الاسترداد من مركز مالكوم كير-كارنيغي للدراسات الشرق الاوسط: https://carnegie-mec.org/2016/03/03/ar-pub-62945
14. زهير جمعة المالكي. (12 ,1 ,2017). *العراق وتحديات 2017*. تم الاسترداد من مركز البيان للدراسات والتخطيط: https://www.bayancenter.org/2017/01/2912/
15. ستانسفيلد. (2009). *الشعب والتاريخ والسياسة*. دبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث.
16. سعد ناجي جواد. (17 ,12 ,2011). *مكانة ودور أكراد العراق بعد الانسحاب الأميركي*. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/en/node/3182
17. سليم كاطع علي. (16 ,7 ,2019). *معوقات بناء الدولة في العراق: الإشكالات الاجتماعية*. تم الاسترداد من شبكة النبأ المعلوماتية: https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/19951
18. سمور, إ .(7 ,3 ,2021). *مقومات الدولة وعناصر تكوينها*. Retrieved from سطور: https://2u.pw/lCusG
19. شيماء معروف فرحان. (2018). إشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان. *مجلة المستنصرية للدراسات العدد*، 36 - 57. تم الاسترداد من مجلة المستنصرية للدراسات.
20. صفحة الاجابة. (2 ,7 ,2014). *ماهو مفهوم ((السيادة)) لغة واصطلاحاً*. تم الاسترداد من الاجابة : https://2u.pw/12Zfo
21. طه جابر العلواني. (2010). *العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات*. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.
22. عادل علي سليمان العقيبي. (2018). *مفهوم القوة في العلاقات الدولية*. الاردن: رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط.
23. عبداللطيف مشرف. (12 ,3 ,2020). *نظرية القوة أو الغلبة عند ابن خلدون برؤية عصرية*. تم الاسترداد من مدونات الجزيرة: bit.ly/3DQ0Vuw
24. عقيل عباس. (16 ,1 ,2020). *العراقيون في خضم نزاعهم على معنى السيادة*. تم الاسترداد من سكاي نيوز العربية: https://2u.pw/YofDe
25. عمر الحضرمي. (2013). الدولة الصغيرة : القدرة والدور ، مقاربة نظرية. *مجلة المناره للبحوث والدراسات*.
26. غرداين, خ .(2015). *إشكالية السيادة والتدخل الإنساني-حالة الدول العربية*. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم القانون العام، جامعة تلمسان.
27. فاضل الصفار. (1 ,4 ,2017). *سلطة الدولة ومصدر سيادتها وشرعيتها*. تم الاسترداد من جامعة اهل البيت - كلية العلوم الاسلامية: bit.ly/2X9jpGd
28. فراس إلياس. (5 ,12 ,2019). *الجيوبوليتيك الشيعي والمخيلة الجيوستراتيجية الإيرانية: مجالات التأثير وبناء النفوذ* . تم الاسترداد من الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/en/node/4505

29. لقاء ياسين حسن. (6 ,9 2016). *دولة المكونات في العراق بعد عام 2003*. تم الاسترداد من مركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقليمية: https://democraticac.de/?p=36858
30. محمد أحمد علي مفتي ، ، السعودية. (1991). *السيادة وثبات الأحكام في النظرية السياسية الإسلامية*. السعودية: مركز بحوث الدراسات الإسلامية(جامعة أم القرى).
31. محمد أحمد علي مفتي. (1991). *السيادة وثبات الأحكام في النظرية السياسية الإسلامية*. السعودية: مركز بحوث الدراسات الإسلامية(جامعة أم القرى).
32. محمد عبد الجبار الشبوط. (6 ,9 2019). *دولة المكونات*. تم الاسترداد من شبكة نبأ المعلوماتية: https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/20656
33. محمد ناجي صحافي. (19 ,1 2020). *هل تحول السنة في العراق من حماة الدولة المركزية إلى دعاة للتقسيم؟* تم الاسترداد من اندبندنت عربية: https://2u.pw/nWag4
34. محمد واصل. (2016). أعمال السيادة والاختصاص القضائي. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 383-396.
35. محمد, ص .(6 ,7 2019) .*مفاهيم سياسية: نظرية الدولة القومية* Retrieved from .النوسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية: https://2u.pw/uQW3Y
36. محمدالمحفوظ. (2017). *العرب الشيعة والدولة الوطنية*. بيروت : مؤسسة أطياف للنشر والتوزيع .
37. مرعي, م. ف .(30 ,6 2022) .أستاذ العلوم السياسية بجامعة تكريت) .س. ا. محمد(Interviewer ,
38. مصطفى إبراهيم الشمري. (5 ,4 2022). أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بغداد. (سرهد احمد علي محمد، المحاور)
39. مصطفى كامل السيد. (6 ,8 2017). *الطريق إلى الدولة القوية*. تم الاسترداد من الشروق: https://2u.pw/gwZxK
40. مؤيد جبير الحلبوسي. (8 ,3 2022). أستاذ النظم بجامعة الأنبار. (سرهد احمد علي محمد، المحاور)
41. ميثاق مناحي العيسى. (12 ,4 2022). *إشكالية سيادة العراق داخليًا بعد عام2003*. تم الاسترداد من شبكة النبأ للمعلوماتية: https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/30785
42. ناظم نواف الشمري. (2020). سيادة العراق الوطنية.. الواقع- وآفاق المستقبل. *مجلة كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية*.
43. نسيم خوري. (4 ,3 2018). *مفهوم "الدولة الفاشلة" كيف نشأ وتطور.. ولماذا هناك 20 دولة عربية ينطبق عليها التوصيف؟ وما هي؟* . تم الاسترداد من الرأي اليوم : https://2u.pw/HMVS7
44. نوري المالكي. (23 ,11 2020). *سيادة الدولة العراقية ومسار الأزمة إلى الحل*. تم الاسترداد من وكالة الانباء الاعراقية: https://www.ina.iq/116637--.html

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(8) – العدد (3)، صيف 2023
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

سەروەری عێراق
لە نێوان نەگۆڕە نیشتیمانیەکان و گۆڕاوە ناوخۆیی و هەڕێمایەتیەکان
توێژینەوەیەکی شیکاریە

پـوخـتـە:

ئامانجی ئەم توێژینەوەیە لێکۆڵینەوە و بەدواداچوونە بۆ تێگەیشتن لە دەستەواژەی سەروەری (السیادە) لە سەرجەم گۆشە نیگاکانیدا، لە بنەڕەتدا بابەتی سەروەری بۆ ناوەندەکانی ئەکادیمی و زانستی بە تایبەت زانستەسیاسیەکان گرفت و کێشەیە، لەبەر ئەوەی بابەتی سەروەری (السیادە) ڕاستەوخۆ پەیوەندی بە دروستبوونی دەوڵەتەوە هەیە، نەك هەر ئەوەش بەڵکو یەکێکە لە بنەما سەرەکیەکانی دەوڵەت لەسەر سەردەمی نوێدا، چونکە سەروەری و سیادە جیاواز و گرنگترە لەسەرجەم بنەماکانی دیکەی دامەزراندنی دەوڵەت.

هەروەها ئامانجێکی دیکەی ئەم توێژینەوەیە، زانینی هێزی دەوڵەتە بە بەکارهێنانی دەستەواژەی سیادە وەك کەرەستەیەك بۆ سەپاندنی هێزی دەسەڵات، بە تایبەت بۆ بەدەستهێنانی بەرژوەندیەکانی و پاراستنی ئاسایش و سنورەکانی لە دەستوەردانی دەرەکی، لەم توێژینەوەیەدا ئەوەش خراوەتەڕوو کە دەوڵەت کاتێك توانا و دەسەڵاتی نامێنێت بۆ پاراستن و بەرگری لە خۆی، توخمەکانی هێز لە ناوخۆ و لە دەرەوە ململانێ لە نێوانیان دروست دەبێت و ڕاستەوخۆ کاریگەری لەسەر سەروەری دەوڵەت دروستدەکات لەسەرجەم ڕوانگەکانییەوە.

هەروەها لەم نتوێژینەوەیەدا عێراق وەك نمونە باسکراوە، کە دەوڵەتێکە روبەڕووی هەردوو جۆر لە ئاڵنگاری بۆتەوە هەر لە ئاڵنگاری ناوخۆیی و دەرەکی کە هەردووکیان کاریگەریان کردۆتە سەر سەروەری دەوڵەت، زۆر جار دەستوەردانەکان وایانکردووەکە سەروەری لە عێراق بەناتەواوی بمێنێتەوە، بەهۆی بوونی هێز و گروپی جۆراوجۆری چەکدار و خۆسەپاندنیان بەسەر هێزی دەوڵەت، لەگەڵ بوونی چەندین گروپی دەرەکی تیرۆریستی هەناردەکراو لە دەرەوەی سنورەکان، سەرەڕای هەموو ئەو ئاڵنگاریانە، عێراق ڕوبەڕووی ململانێی مەزهەبی و نەتەوەیی و پێکهاتەییش بۆتەوە، ئەوە جگە لەوەی کە دەستوەردانی دەرەکی هەیە لە بڕیارە سیاسیەکانیدا، کە وایکردووە نەتوانێت هەڵوێستی نیشتیمانی لەمەڕ پرسەکانی ناوچەکە بنوێنێت.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(8) – العدد (3)، صيف 2023
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

The Sovereignty of Iraq Between National Constants and Internal and Regional Variables

Sarhad Ahmed Ali Mohammed
Department of Political System and Public Policy, College of Political Sciences, Salahuddin University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq
sarhad.speda@gmail.com

Prof. Dr. Sabah Subhi Hayder
Department of Political System and Public Policy, College of Political Sciences, Salahuddin University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq
sabah.hayder@su.edu.krd

Keywords: *Sovereignty, The State, Power, Political Decision, Foreign Interventions*

Abstract

The thesis aimed at knowing what (sovereignty) is in terms of concept and significance, as it is considered an issue of thorny dimensions for academic circles and those working in the field of political science, and accordingly it takes a striking space in its form and content due to its close connection with the establishment of the state, as it is considered a fundamental pillar of the modern state and distinctive it from the rest of the other entities.

So (sovereignty) in itself raises widespread controversy because of its different meanings, and based on its use as an expression of independence; The concept came to express the domination of the state and the extension of its authority over its territory, citizens and subjects at both internally and externally, as it is embodied in its strong desire to use force to impose its authority on the one hand, and on the other hand its ability to adapt the elements of power such as (persuasion) to prove its legitimacy.

The thesis also aimed to know what the power of the state is and that it is a tool and a means that the state uses to impose its sovereignty, aiming to achieve its interests, consolidate its presence, enhance its security, and fortify its borders from any external interference and penetration, and how the soft state is losing the ability to protect itself, as it disputes Local and external forces of the state, thus eroding its sovereignty.

The thesis objectively highlighted (Iraq) as an example of a state that faces, both internally and externally, several variables that limit its authority and detract from its sovereignty, represented by the presence of centers of power that appeal to the armed force along with terrorist groups across borders, in addition to all of this the dangers of sectarianism and national and component squabbles, not to mention the interventions Foreign affairs in the political decision and forcing to take positions that conflict with national interests.